



أولاً: القواعد الأساسية للضريبة

يقصد بقواعد الضريبة الأسس العامة التي يجب على الدولة الالتزام بها عند تنظيم وتنسيق العمليات الجبائية، أين تهدف تلك القواعد أو المبادئ إلى الموازنة بين مصالح الدولة والمكلفين بها على حد سواء، وقد صاغ Adam Smith هذه القواعد كما يلي: العدالة، اليقين، الملاءمة في التحصيل والاقتصاد في النفقات.¹

أ قاعدة العدالة والمساواة:

يقصد بالعدالة توزيع العبء المالي على كافة الأفراد كل حسب قدرته، أي الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدل والمساواة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد²، وفي وقتنا الحالي أصبحت فكرة العدالة ذات منحى مختلف عما كانت عليه في الأصل، حيث باتت القوانين الضريبية تراعي بكل أكبر مختلف الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.³

¹ نصيرة يحياوي، جباية المؤسسة دروس وتمارين ودراسات حالة، دار الورقة الزرقاء للنشر، الجزائر، 2011، ص9.

² نور الدين حامد، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص16

³ حميد عبد الله الحرثسي، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص28.

ب قاعدة اليقين:

يقصد بها بأن كل فرد من أفراد المجتمع يعي جيدا نوع ومكان وموعد وكيفية دفع الضريبة التي كلف بها، وذلك بدقة ووضوح من خلال نشر القوانين والإجراءات المتبعة دون وجود أي لبس أو غموض يستدعي خبيرا ما.

ج قاعدة الملاءمة في التحصيل:

أي ضرورة وجود ملاءمة أو تناسب في إجراءات وطرق فرض الضريبة، وتحصيلها وكذا إمكانية تقسيطها أي دفعها في شكل أقساط وتسبيقات، أو تأجيلها.⁴ وذلك مع ظروف وإمكانات المكلف.

د قاعدة الاقتصاد في النفقات:

يقصد بهذا أنه يجب على الدولة أن تختار أقل طرق الجباية تكلفة، وهذا من خلال رفع فاعلية الجهاز الضريبي، حتى يصبح الفرق بين نفقات المحصل وبين ما يدخل للخزينة العمومية أقل ما يمكن.⁵

ه قاعدة الثبات:

تجديد وانتظام الدخل لا يمكن تصوره إلا إذا جاء من مصدر دائم وثابت. وتختلف خصائص الدوام والاستقرار باختلاف مصادر الدخل وهي العمل ورأس المال والمصادر المختلطة. على سبيل المثال، عادة ما يستمر الدخل من رأس المال، مثل الأراضي والمباني، لفترة أطول من الدخل من العمل، مثل الأجور. إن الاختلافات في ديمومة واستقرار مصادر الدخل تبرر الاختلافات في معاملتها الضريبية.⁶

و قاعدة المرونة:

بعبارة أخرى، إلى أي مدى قد تؤدي التغييرات في معدلات الضريبة أو القواعد الفنية الخاصة إلى تغيير مبلغ الضريبة.⁷

⁴ محمد عبد الكريم الجبيلي، سلسلة المحاسب المتميز، الجزء الأول، دار لوتس للنشر الحر، مصر، 2018، ص58.

⁵ محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المنهل، 2015، ص 111.

⁶ زيد منير عبودي، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، المنهل، 2006، ص194.

⁷ محمد مبارك حجير، ضرائب وتطوير اقتصاديات الدول العربية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1966، ص332.

ثانياً: أهداف السياسة الجبائية:

تعتبر القدرة على تحصيل الضرائب عنصراً مهماً من عناصر الدولة القومية، وفي البلدان الأقل نمواً فإن أهم غرض للضرائب هو تأمين الموارد المالية للإنفاق العام.

أ الأهداف المالية:

بعبارة أخرى، هي أن الضريبة تسمح للدولة بتوفير الموارد المالية لتمويل الإنفاق على الخدمات العامة والاستثمارات الإدارية، بما يضمن وفاء أفراد المجتمع بالتزاماتهم في الإنفاق على الخدمات التي يحتاجونها.⁸

ب الأهداف الاقتصادية:

للضرائب تأثير كبير على الحياة الاقتصادية للبلد، وقد حول علماء المالية العامة اهتمامهم إلى دراسة هذه التأثيرات، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، عندما اضطرت الدول إلى زيادة عائدات الضرائب بسبب الحرب. وقد أدت مشاريع المعدات العسكرية في هذه البلدان إلى زيادة الإنفاق العام. يؤثر النظام الضريبي على اتجاه الاستثمار ونمو بعض القطاعات الإنتاجية. كما أنه يؤثر على الادخار والاستهلاك. عندما يتم فرض ضرائب أقل على قطاع معين من الاقتصاد، يقوم المستثمرون بتحويل استثماراتهم نحو هذا القطاع على أساس أنه يمنحهم أفضل الأرباح. ولذلك تلعب الضرائب دوراً هاماً في نمو القطاع الإنتاجي. بل على العكس من ذلك، تشكل الضرائب أداة فعالة لمنع التوظيف في القطاعات الإنتاجية. ويخضع رأس المال في القطاع الإنتاجي لمعدلات ضريبية مرتفعة.⁹

ج الأهداف الاجتماعية:

الأهداف الاجتماعية هي أحد الأهداف الأساسية للأنظمة المالية والضريبية، وبالتالي فإن هذه الأهداف هي أحد أهم ركائز النظام الضريبي الأمثل المتجسد في أهمية مراعاة العدالة الاجتماعية عند فرض الضرائب، ومعنى العدالة الاجتماعية هو أن تأخذ بعين الاعتبار قدرة دافعي الضرائب على تحمل التكاليف حتى لا تتسبب الضرائب في آثار اجتماعية ضارة مثل انخفاض مستويات المعيشة، وبهذا المفهوم نجد أن هذه الفلسفة تحتوي على الاحتمالات التالية: من أقدم أهداف السياسة الضريبية هو الإعفاء الضريبي للفقراء، لذا فإن مبدأ العدالة الاجتماعية يعد من أقدم أهداف السياسة الضريبية، ولكن مع تطور الحياة

⁸ نور الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁹ محمد الخصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الاقتصادية ومع توسع نطاق التنمية وتدخل الدولة، ظهرت أهداف اجتماعية أخرى يمكن تحقيقها من خلال السياسة الضريبية، تتمثل هذه الأهداف في إعادة توزيع الدخل من خلال رفع أسعار الضرائب الفاخرة، التي تستخدم الدولة عائداتها لصالح الطبقات الفقيرة والمعوزة، التي تهيمن عليها الضرائب التصاعدية على الدخل، وتلعب الضرائب على بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، فضلاً عن الإعفاءات الضريبية لذوي الدخل المنخفض، دوراً مهماً في تحقيق ذلك، لذا تعتبر الضرائب أداة مهمة لسد الفوارق الطبقية وتغيير البنية الاجتماعية، في بعض الأحيان قد تنتهي زيادة الضرائب بما يسمى بالإعفاء الضريبي.¹⁰

د الأهداف السياسية:

الضرائب هي إحدى الأدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق سياساتها العامة، ولذلك ليس من المستغرب أن تنتج الضرائب آثاراً سياسية وأن تكون سبباً مباشراً أو غير مباشر للثورات العالمية والاستغلال الوطني وتكوين الدول الجديدة¹¹، كما تعتبر وسيلة للضغط السياسي على الدول لأغراض معينة.

¹⁰ حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، المنهل، 2014، ص 51.

¹¹ محمد الخصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 95